

بنك الإمارات دبي الوطنيEmirates NBD

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول ملخص البيانات المالية الموحدة

الرأي

إن ملخص البيانات المالية الموحدة لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والذي يتألف من ملخص بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، و ملخص بيان الدخل الموحد، والتي تم إعدادها استناداً إلى البيانات المالية الموحدة المدققة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

في رأينا، يعتبر ملخص البيانات المالية الموحدة المرفق ملخص عادل عن البيانات المالية الموحدة المدققة، استناداً إلى المعلومات التي حددتها الإدارة.

ملخص البيانات المالية

إن ملخص البيانات المالية الموحدة لا يتضمن كافة الإفصاحات التي تتطلبها المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية. وبالتالي، لا تعتبر قراءة ملخص البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات هذا بديلاً عن قراءة البيانات المالية الموحدة المدققة وتقرير مدقق الحسابات المرفق بها. إن ملخص البيانات المالية الموحدة والبيانات المالية الموحدة المدققة لا تعكس آثار الأحداث التي وقعت بعد تاريخ تقريرنا حول البيانات المالية الموحدة.

البيانات المالية المدققة وتقريرنا حولها

لقد أعددنا رأياً غير متحفظ حول البيانات المالية الموحدة المدققة ضمن تقريرنا الصادر بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٥. يتضمن التقرير أيضاً التوضيح لأمر التدقيق الرئيسية.

مسؤولية الإدارة عن ملخص البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد ملخص البيانات المالية الموحدة وتحديد المعلومات المطلوبة لتعكس في ملخص البيانات المالية الموحدة بحيث يكون ملخص عادل للبيانات المالية الموحدة المدققة.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول ما إذا كان ملخص البيانات المالية الموحدة هو ملخص عادل للبيانات المالية الموحدة المدققة استناداً إلى إجراءاتنا، والتي تمت وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم ٨١٠ (وتعديلاته) "مهام إعداد تقرير حول ملخص البيانات المالية".

ديليوت أند توش (الشركة الأوسط)

موسى الرمحي
رغم القيد بسجل مدققي الحسابات ٨٧٢
دبي، الإمارات العربية المتحدة

٢١ أبريل ٢٠٢٥

بيان المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
إيضاحات	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم	الموجودات
٩	١٠٤,٦٦٥	٩٦,٠٢٣	نقد وودائع لدى المصارف المركزية
١٠	١٢٣,٧٦٦	٩٢,٣٠٢	مستحق من البنوك
١١	١٩٩,٢٣٣	١٧٢,٢٤٦	أوراق مالية استثمارية
١٢	٥٠١,٦٢٧	٤٤٥,١٠٥	القروض والتمم المدينة
٣٤	١٢,٤٢٨	١٥,٢٨٤	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات
	٩,٤٢٨	٨,٤٢٨	قبولات العملاء
	٥,٢٤١	٥,٢٤٤	ممتلكات ومعدات
	٥,٢٦٦	٥,٦٨٣	الشهرة والموجودات غير الملموسة
١٥	٢٢,٧٨٨	٢٢,٣٩٠	موجودات أخرى
	٩٩٦,٥٨٢	٨٦٢,٧٧٣	إجمالي الموجودات
	=====	=====	
			المطلوبات
١٦	٥٥,٤٨٧	٤٠,٣٢١	مستحق للبنوك
١٧	٦٦٦,٧٧٧	٥٨٤,٥٦١	ودائع العملاء
١٨	٧٢,٤٦٦	٦٦,١١٦	ديون صادرة وأموال مقترضة أخرى
١٩	٧,٤٢٧	٤,٦٧٣	صكوك مستحقة الدفع
٣٤	١٥,٨٩٧	١٢,٣٨٩	القيمة العادلة السالبة للمشتقات
	٩,٤٢٨	٩,٤٢٨	قبولات العملاء
٢٠	٤٢,٨٦٦	٣١,٢٧٣	مطلوبات أخرى
	٨٧٠,٣٦٨	٧٥٢,٨٠١	إجمالي المطلوبات
	=====	=====	
			حقوق المساهمين
			رأس المال المصدر
٢١	٦,٣١٧	٦,٣١٧	أسهم خزينة
٢٢	٩,١٢٩	٩,١٢٩	سندات رأس المال الشق الأول
٢١	١٧,٩٥٤	١٧,٩٥٤	احتياطي ملاءة الأسهم
٢٣	٣,١٥٨	٣,١٥٨	احتياطي قانوني نظامي
٢٣	٢,٤٥٥	٢,٩٤٥	احتياطي أخرى
٢٣	(١,١٣٢)	(١,٥٧٠)	احتياطي القيمة العادلة
٢٣	(٦,٠٧١)	(٧,٤٦١)	احتياطي تحويل العملة
	٩٣,٧٢٦	٧٩,٣٧٣	أرباح محتجزة
	١٢٥,٩٩٠	١٠٩,٧٩٩	إجمالي حقوق المساهمين العائدة لمساهمي وحائلي السندات في المجموعة
	٢٢٤	١٧٣	حصة غير مسيطرة
	١٢٦,٢١٤	١٠٩,٩٧٢	إجمالي حقوق المساهمين
	٩٩٦,٥٨٢	٨٦٢,٧٧٣	إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين
	=====	=====	

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٨ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١ إلى ٨.

بيان الدخل الموحد للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون در هم	إيضاحات
دخل الفوائد والدخل المشابه	٦٩,١٢٩	٥٠,٠٣١	
مصرفوات الفوائد ومصرفوات مشابهة	(٤٢,٧٦٠)	(٢٥,٢٣٩)	
صافي دخل الفوائد	٢٦,٣٦٩	٢٤,٨٩٢	
الدخل من المنتجات التمويلية والاستثمارية	٩,٠٠٣	٧,٢٨٨	
الإسلامية	(٢,٩٧٦)	(٢,٠٠٠)	
توزيعات أرباح للمودعين على أساس النظام الإسلامي	٦,٠٢٧	٥,٢٨٨	
الأرباح المجموعة إلى إجمالي الصكوك	٣٢,٣٩٦	٣٠,٨٠٠	
صافي الدخل من التمويل الإسلامي	٣٢,٣٩٦	٣٠,٨٠٠	
الاستثمارية	١٣,٣٤٧	٨,٩٥٩	
والمنتجات الاستثمارية الإسلامية	(٦,٥٥٤)	(٤,٠٨٦)	
دخل الأرباح والعمولات	٦,٧٩٣	٤,٨٧٣	
مصرفوات الأرباح والعمولات	٨٣٨	٤٨٠	
صافي إيرادات الأرباح والعمولات	٤,١٥٧	٧,٥٩٥	
صافي الربح من أوراق مالية للتجارة			
الدخل التشغيلي الأخر			
إجمالي الدخل التشغيلي	٤٤,١٣٤	٤٣,٠٢٨	
المصرفوات الإدارية والعمومية	(١٣,٧٥١)	(١١,٦٩٦)	
الأرباح التشغيلية قبل انخفاض القيمة	٣٠,٣٨٣	٣١,٣٣٢	
صافي خسارة انخفاض القيمة	(١٠٦)	(٣,٤٤٨)	
الأرباح التشغيلية قبل الضريبة وأخرى	٣٠,٢٧٧	٢٧,٨٨٤	
تسويات التضخم على صافي الربح النقدي	(٣,١٣٦)	(٤,٢٢٩)	
الأرباح للسنة قبل الضريبة	٢٧,١٤١	٢٣,٦٥٥	
رسوم ضريبة	(٤,١٣٣)	(٢,١٣٤)	
الأرباح للعام	٢٣,٠٠٨	٢١,٥٢١	
	=====	=====	
العائدة إلى:			
مساهمي المجموعة	٢٢,٩٧٣	٢١,٤٨٠	
حصة غير مسيطرة	٣٥	٤١	
الأرباح للعام	٢٣,٠٠٨	٢١,٥٢١	
ربحية السهم (درهم)	٣,٥٦	٣,٢٢	
	=====	=====	

تشكل الإيضاحات، المدرجة من ١ إلى ٤٨ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١ إلى ٨.



١ معلومات عن الشركة
تم تأسيس الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. (البنك) في دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٧ نتيجة الاندماج بين بنك الإمارات الدولي (ش.م.ع) وبنك دبي الوطني (ش.م.ع). بموجب قانون الشركات التجارية (القانون الاتحادي رقم ٨ لعام ١٩٨٤ وتعديلاته) كشركة مساهمة عامة.

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ تشمل البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة").

تم إدراج المجموعة في سوق دبي المالي (المؤشر: "EMIRATESNBD"). ويتمثل نشاط المجموعة الأساسي في الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المؤسسية والخدمات المصرفية للمستهلكتين والخزينة والخدمات المصرفية الإسلامية. عنوان موقع البنك على شبكة الإنترنت هو: www.emiratesnbd.com. مزيد من التفاصيل عن أنشطة الشركات التابعة يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ٣٦.

إن عنوان الشركة المسجل هو ص.ب. ٧٧٧. دبي. دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن الشركة الأم للمجموعة هي مؤسسة دبي للاستثمار المملوكة كلياً من قبل حكومة دبي.

٢ أساس المحاسبة

بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – معايير المحاسبة) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات القوانين السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة. دخل المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية حيز التنفيذ اعتباراً من ٢ يناير ٢٠٢٢، ليحل محل القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ الحالي.

إن معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية التي تم استخدامها في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة مبنية أدناه، وتم تطبيق هذه السياسات بصورة متسقة على جميع السنوات السابقة، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٤ أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يلي:

- تم قياس الأدوات المالية المشتقة على أساس القيمة العادلة؛
- الأدوات المالية الصنفقة على أنها للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تم قياسها بالقيمة العادلة؛
- تم قياس الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة، و
- تم قياس الموجودات والمطلوبات المحققة المغطاة بالقيمة العادلة فيما يتعلق بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعايير المحاسبية، يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة محددة، ويتطلب كذلك من الإدارة أن تضع أحكاماً في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. إن النقاط التي تنطوي على درجة كبيرة من الأحكام أو التقيد أو تلك النقاط التي تكون فيها الافتراضات أو التقديرات ذات أهمية بالنسبة للبيانات المالية الموحدة للمجموعة قد تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم ٥.

٧ معايير صادرة ولكن لم يتم تنفيذها بعد

إن بعض المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير والتفسيرات ليست سارية بعد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ولم ترغب المجموعة بتفعيلها في وقت مبكر.

تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة
١ يناير ٢٠٢٥	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ "تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المتعلقة بعدم قابلية العملة للصرف" تتضمن التعديلات إرشادات لتحديد متى تكون العملة قابلة للصرف وكيفية تحديد سعر الصرف عندما لا تكون كذلك.
١ يناير ٢٠٢٦	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ تتناول التعديلات المسائل التي تم تحديدها أثناء مراجعة ما بعد التنفيذ لمتطلبات التصنيف والقياس للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.
١ يناير ٢٠٢٧	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ "العرض والإفصاح في البيانات المالية" يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ متطلبات لجميع الكيانات التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لعرض المعلومات والإفصاح عنها في البيانات المالية للمساعدة في ضمان تقديمها لمعلومات ذات صلة تمثل أصول الكيان والتزاماته وحقوق الملكية والدخل والمصرفوات بكل شفافية وأمانة.
١ يناير ٢٠٢٧	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ "الشركات التابعة بدون مساهلة عامة" يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ متطلبات الإفصاح المسموح بها للشركة التابعة المؤهلة لتطبيقها بدلا من متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى.

تتوقع المجموعة أن يتم تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة متى وعندما تكون قابلة للتطبيق. كما أن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية المجموعة في فترة التطبيق الأولى.

٨ التضخم المفرط

يتم تصنيف تركيا من الاقتصادات ذات التضخم المفرط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ إعداد التقارير المالية في اقتصادات التضخم في معدلات التضخم التراكمية على مدى ثلاث سنوات سابقة متخفية نسبة ١٠٠ في المائة. يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ إعادة تقييم الأصول والمطلوبات غير النقدية لكل من دينيزترك. أيه. إس (دينيزترك). الشركة التابعة للمجموعة في تركيا، بحيث تعكس الأسعار الحالية باستخدام مؤشر أسعار المستهلك بالعملة المحلية لدينيزترك قبل التحويل إلى العملة الفعلية للمجموعة.

اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كان المؤشر التراكمي لمدة ثلاث سنوات ٢٩١٪ (٢٠٢٣: ٢٢٨٪) استناداً إلى مؤشر أسعار المستهلك التركي. كما كان مؤشر أسعار المستهلك في بداية الفترة المشمولة بالتقرير ١,٨٥٩ وأقلع عند ٢,٠٦٨، ونتج عنه زيادة بنسبة ٤٤٪ (٢٠٢٣: ٦٥٪).

تم تصنيف صافي المركز غير النقدي (باستثناء حقوق الملكية) من خلال تطبيق الفرق في مؤشر أسعار المستهلك من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤ مما أدى إلى تحقيق ربح قدره ١,٦ مليار (٢٠٢٣: ٢,٣ مليار درهم) في بيان الدخل الموحد للمجموعة إلى الحد الذي تقرر أنه قابل للاسترداد.

تم مسبقاً تسجيل الموجودات والمطلوبات النقدية بوحدة القياس الحالية ولم يتم تعديلها لغرض التضخم. ومع ذلك، يتم تطبيق مؤشر أسعار المستهلك لقياس خسارة القوة الشرائية، وفيها يتعلق بصافي المركز التركي. يتم إجراء تسوية التضخم في بيان الدخل الموحد للمجموعة والذي يصل إلى ٥,٠ مليار (٢٠٢٣: ٥,٦ مليار درهم) مع رصيد ائتمان مماثل للدخل الشامل الآخر.

تم تصنيف بيان الدخل الموحد للمجموعة باستخدام حركة مؤشر الفترة ذات الصلة. بالنسبة للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، كان تأثير المؤشر على بيان الدخل الموحد للمجموعة كما يلي:

بالمليار درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
إجمالي الدخل التشغيلي	٠,٤٣	١,٨٠
المصرفوات الإدارية والعمومية	(٠,٥٨)	(٠,٢٩)
صافي خسارة انخفاض القيمة على الموجودات المالية	(٠,٩)	(٠,٠٦)
رسوم ضريبة	(٠,٠٤)	(٠,١٤)

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت الخسارة الناتجة عن محاسبة التضخم المفرط لدينيز بنك ٣,١ مليار درهم (٢٠٢٣: ٤,٢ مليار درهم) وتم إدراجها في بيان الدخل المرحلي الموجز الموحد كتسوية تضخم على صافي المركز النقدي. بشكل عام، ينتج عن تسويات التضخم المفرط رصيد بقيمة ١,٨ مليار درهم (٢٠٢٣: ٠,٧ مليار درهم) في الدخل الشامل الآخر بعد مقاصة الخسارة على صافي المركز النقدي المعترف به في بيان الدخل المرحلي الموجز الموحد للمجموعة.

إن التأثير الإيجابي البالغ ٢٩ نقطة أساس، والنشأ عن تسوية لينود ائتمان غير نقدية بقيمة ٢,٨ مليار درهم على حقوق المساهمين والتي قابلها جزئياً تأثير إدراج في بند الأصول المرحجة بأوزان المخاطر بمبلغ ٤,٩ مليار درهم. قد تم استيعاده من حسابات كفاية رأس المال.

٣٢ الضريبة

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢، أصدرت وزارة المالية الإماراتية المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ في شأن الضريبة على الشركات والمؤسسات، قانون الضريبة على الشركات ("قانون الضريبة على الشركات") لسن نظام جديد للضريبة على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد دخل النظام الجديد للضريبة على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة حيز التنفيذ للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣.

مع انتهاء السنة المحاسبية للمجموعة في ٣١ ديسمبر، ستكون الفترة الضريبية الأولى من ١ يناير ٢٠٢٤ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، على أن يتم تقديم الإقرار الأول في أو قبل ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

يخضع الدخل الخاضع للضريبة للكيانات التي يخضع دخلها لنطاق ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة لمعدل ضريبة الشركات قدره ٩٪. تخضع المجموعة لنطاق الركيزة الثانية (أي تتجاوز حد الإيرادات البالغ ٧٥٠ مليون يورو وتدير أعمالها في دول متعددة). والمجموعة بصدد القيام بتقييم تعرضها المحتمل لضرائب الدخل من الركيزة الثانية.

ستخضع عمليات المجموعة في دولة الإمارات العربية المتحدة للركيزة الثانية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٥، ومن المتوقع أن يكون معدل الضريبة الفعلي ١٥٪ على الأرباح المحققة في دولة الإمارات العربية المتحدة (٩٪ في عام ٢٠٢٤). ويقدر الأثر المتوقع على أساس أرباح العام ٢٠٢٤ بما يعادل ١,٤ مليار درهم.

تقدم التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢ إعفاء إلزامياً مؤقتاً من المحاسبة عن الضرائب المؤجلة التي تنشأ عن التشريع الذي تنفذه الركيزة الثانية. قامت المجموعة بتطبيق الاستثناء على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة المتعلقة بضرائب الدخل في الركيزة الثانية والإفصاح عنها.

تبلغ رسوم الضريبة للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ٤,١٣٣ مليون درهم، وهو ما يمثل معدل ضريبة فعلي للمجموعة قدره ١٤٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٨٪). إن معدل الضريبة الفعلي في دولة الإمارات العربية المتحدة هو ٩٪ ومعدل الضريبة الفعلي في تركيا هو ٢٩٪.

البيانات المالية لعام ٢٠٢٤

(أ) المبالغ المعترف بها في بيان الدخل،

٢٠٢٤ مليون درهم	٢٠٢٣ مليون درهم
مصرفوات ضريبة الدخل الحالية:	
رسوم ضريبة الدخل الحالية	١,٠٧٥
مصرفوات الضريبة المؤجلة:	
نشوء الفروقات المؤقتة	١,٠٦٠
عكس الفروقات المؤقتة	(١)
مصرفوات ضريبة الدخل المدرج في بيان الدخل	٢,١٣٤
=====	=====

(ب) مصرفوات ضريبة الدخل المدرجة في بيان الدخل

٢٠٢٤ مليون در هم	٢٠٢٣ مليون درهم
الربح قبل الضريبة (قبل التضخم المفرط)	٢٠,٣٧٧
الضريبة باستخدام معدل الضريبة المحلي للبنك (٠٪)	٢,٠٩٧
تأثير معدلات الضريبة في السلطات القضائية الأجنبية	١,٩٨٦
الخصص/الزيادة في معدلات الضريبة	–
الدخل غير الخاضع للضريبة	(٥٨)
المبلغ الخاضع للضريبة غير المتضمن في الأرباح قبل الضريبة	–
المصرفوات غير القابلة للخصم	١٦٠
المبلغ القابل للخصم باستثناء الأرباح قبل الضريبة	(٢)
أخرى	(٧١)
خسائر السنة الحالية التي لم يتم الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل لها	٢١
إجمالي مصرفوات دخل الضريبة	٤,١٣٣
=====	=====

إدارة المخاطر

(ي) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في احتمال الخسارة الناشئة عن قيمة الأدوات المالية في سجلات المجموعة، مع تضمين بعض الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى – مما قد يؤدي إلى خسارة بسبب التغيرات في ظروف السوق المستقبلية.

تأخذ المجموعة على عاتقها الخوض في جملة من مخاطر السوق سعياً منها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتلك الخاصة بالأعمال.

وتسعى المجموعة بشكل رئيسي للحصول على الفرص المتاحة بالسوق، مما يعرضها إلى الفئات التالية من مخاطر السوق والتي تراقبها وتديرها على النحو الأمثل:

- مخاطر سعر الفائدة: خسائر في القيمة نتيجة للتغيرات في مستوى ومنحدر ومنحنى العائد، وتقلب أسعار الفائدة والتغيرات في هوامش الائتمان.
- مخاطر الصرف الأجنبي: خسائر في القيمة نتيجة التعرض للتغيرات في الأسعار الفورية، وأسعار العقود الأجلة والتقلبات في أسعار العملات.
- مخاطر هوامش الائتمان: خسائر في القيمة بسبب التغير في هوامش الائتمان الناتج عن مخاطر الائتمان المرتبطة بصدر الورقة المالية/المصدر الأساسي.
- مخاطر سعر السلع: خسائر في القيمة نتيجة التعرض للتغيرات في الأسعار الفورية، وأسعار العقود الأجلة والتقلبات في أسعار السلع مثل البتروكيماويات والمعادن الأساسية والتمينة والسلع الغذائية.

إن مدراء المحافظ المعنية على قدر عال من الكفاءة التي تعزز من إمكانيات الاعتماد عليهم في تولي مسؤولية مخاطر السوق ضمن الحدود المسموح بها. وهؤلاء المدراء لديهم معرفة واسعة في الأسواق والمنتجات ومخاطر تركيزاتهم والأدوات المالية المتوفرة لديهم لتغطية تركيزاتهم.

تقوم المجموعة بفصل مخاطر تركيزاتها الائتمانية من حيث التعرض لمخاطر السوق إلى سجلات للمتاجرة والخدمات المصرفية. يشمل سجل المتاجرة تلك المراكز المحتفظ بها لغرض المتاجرة الناجمة عن المراكز المصنفة على أنها مراكز الأنشطة المالية بالقيمة العادلة. ويشمل سجل الخدمات المصرفية الأدوات المالية غير تلك المخصصة للمتاجرة ولتأشنة عن إدارة سعر الفائدة لموجودات ومطلوبات الخدمات المصرفية للمستهلكتين والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في المجموعة وغيرها من الاستثمارات المالية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى أو بالتكلفة المحفأة.

(ك) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو نتيجة لحدث خارجي. يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية (الموصوفة بأنها التعرض للغرامات والعقوبات والأضرار العقابية الناتجة عن الإجراءات الرقابية، وكذلك التسويات الخاصة) والمخاطر التنظيمية والمخاطر الناشئة عن مبادرات التغير.

إطار حوكمة المخاطر التشغيلية

تستخدم المجموعة ثلاثة أبعاد من نماذج الدفاع لإدارة المخاطر التشغيلية. تشكل وحدات الأعمال والدعم خط الدفاع الأول. وهي المسؤول الرئيسي عن تحديد المخاطر التشغيلية في مجالاتها والتخفيف من وطأة تلك المخاطر وحلها بشكل فوري.

وتقدم وحدة العمليات باعتبارها خط الدفاع الثاني ساليب وأدوات متسقة وموحدة لوحدات الأعمال. وتوفر كذلك الدعم لإدارة المخاطر التشغيلية. تراقب الوحدة عملية إدارة المخاطر والامتثال لسياسات وإجراءات المخاطر التشغيلية. يجري تحليل مستقل لتعرض للمخاطر التشغيلية واستراتيجيات المجموعة للتخفيف من وطأة المخاطر.

تقدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة باعتبارها الخط الثالث للدفاع ضماناً مستقلاً لمجلس الإدارة.

آلية إدارة المخاطر التشغيلية

أنشأت المجموعة وحدة مخاطر العمليات ضمن وحدة إدارة المخاطر بهدف وضع إطار وهيكلية الإدارة المنصوص عليها في سياسة المخاطر التشغيلية. تشتمل عملية إدارة المخاطر بشكل أساسي على العناصر التالية.

- تقييم وتحديد المخاطر
- مراقبة ومراجعة المخاطر
- معالجة المخاطر
- الإبلاغ عن المخاطر

تعمل وحدة الأعمال هذه على تطوير وتنفيذ طرق تحديد وتقييم وقياس ومراقبة مخاطر العمليات في جميع أنحاء المجموعة وتوفر تقارير منتظمة وشاملة عن المخاطر التشغيلية للإدارة العليا. كما تدعم إدارة المخاطر التشغيلية وحدات الأعمال وغيرها من وحدات الدعم الأخرى لمراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية الفريدة.

(ل) مخاطر السيولة

تعتبر مخاطر السيولة إلى عدم قدرة المجموعة على تمويل الزيادة في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها (مخاطر التمويل الهيكلي)، أو عدم القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بأسعار مقبولة (مخاطر سيولة السوق). وتنشأ المخاطر من عدم التوافق في مبالغ وأوقات التدفقات النقدية.

(ت) دور وحدة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الكلية

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بمثابة وحدة التقييم المستقلة المنشأة من قبل مجلس الإدارة لفرض دراسة وتقييم أنشطة المجموعة بما في ذلك كافة جوانب إدارة مخاطر المجموعة. تعتبر الإدارة مستقلة من الناحية التنظيمية عن جميع الإدارات الأخرى في البنك. يرأس الإدارة المسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة، وهو مسؤول أمام مجلس الإدارة من خلال لجنة المجلس للتدقيق.

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في تقديم ضمانات موثوقة حول المخاطر التي تتعرض لها وحدات الأعمال في المجموعة وتقييم مدى كفاءة وفعالية الضوابط المالية / التشغيلية وبيئة حوكمة الشركات وتقييم مدى حساب الموجودات وحمايتها من الخسائر وأجزاء متعلقة للأنشطة بهدف تقييم والإبلاغ عن الطريقة التي اتبعتها الإدارة لمعالجة المخاطر والامتثال لخطط العمل المتفق عليها سابقاً.

تتحقق مهمة الإدارة من خلال خطة تدقيق سنوية قائمة على المخاطر وموافق عليها من قبل لجنة المجلس للتدقيق. يتم إعداد تقرير رسمي في نهاية كل ربع بحيث يتضمن ملخصاً حول نشاط التدقيق الذي تم استكماله خلال الفترة بالإضافة إلى معلومات حول مستجدات حالة المسائل المذكورة مسبقاً في التقرير المرفوق إلى لجنة المجلس للتدقيق. تقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة واعتماد خطط وموارد التدقيق الداخلي للمجموعة وتقييم فعالية إدارة التدقيق الداخلي. يقوم المستشارون الخارجيون أيضاً بإجراء تقييم دوري للإدارة.

